ملخص سياسات

مازن عـزي

السويداء في قلب التغيير

سلطة مركزية جديدة في دمشق، صمود محلي، وتنافس إقليـمي على المجتـمع الدرزي

Friedrich Ebert Stiftung

مـازن عـزي صحفي وباحث متخصص في الديناميكيات الاجتماعية والسياسية المرتبطة بظهور هياكل الحوكمة المحلية في المناطق التي تضعف أو تغيب فيها مؤسسات الدولة. يكتب بانتظام عن التطورات في محافظة السويداء ذات الأغلبية الدرزية، والديناميات المحلية وراء ظهور الجهات الفاعلة الجديدة والجماعات المسلحة والعصابات، بالإضافة إلى التغيّرات التي يمر بها رجال الدين التقليديون والشخصيات الاجتماعية البارزة. وهو أيضاً محرر قسم «الإسكان والأراضي والممتلكات» في «التقرير السوري»، ويركز على سياسات التخطيط الحضري الحكومية وتأثيرات تنفيذها على حقوق السكن والأرض والملكية للسوريين، وخاصة سكان المناطق العشوائية.

مؤسسة فريدريش إيبرت
ص.ب. 116107 رياض الصلح | بيروت 2210 1107 | لبنان

لا تسمح مؤسسة فريدريش إيبرت (FES) بالاستخدام التجاري لجميع الوسائط التي تنشرها دون موافقة خطية من مؤسسة فريدريش إيبرت.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز طباعة أي أجزاء من هذا المنشور أو إعادة إنتاجها أو استخدامها بأي شكل أو بأي وسيلة دون إذن خطي مسبق من الناشر.

تصميم: Fabrika.cc@

المحتويات

الملخّص التنفيذي 2

مقدمة..... 3

المحور الأول:
إعادة تشكيل السلطة من الأعلى - نظرة من السويداء إلى الدولة الجديدة.... 4

المحور الثاني:
السويداء على إيقاع الدولة الجديدة - تفكك العلاقة مع دمشق وتشكّل
مرجعيات محلية متنافسة..... 7

المحور الثالث:
السويداء-دمشق على خط المواجهة المسلحة..... 10

المحور الرابع:
آفاق التدخل الدولي والتوصيات - من الانكفاء التحليلي إلى سياسات انخراط
واقعية..... 12

الملخّص التنفيذي

تتناول هذه الورقة التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها محافظة السويداء، ذات الغالبية الدرزية، في سياق الانهيار النهائي لنظام بشار الأسد، وصعود سلطة جديدة بقيادة هيئة تحرير الشام. تمثل هذه التحولات لحظة مفصلية في إعادة تشكيل الدولة السورية، ليس فقط على مستوى بنيتها الإدارية والأمنية، بل على صعيد علاقتها بالمكونات المحلية التي لطالما ظلت على هامش القرار المركزي. السويداء، بوصفها إحدى أكثر المناطق التي حافظت على هامش من الاستقلال الذاتي خلال سنوات النزاع، وجدت نفسها اليوم في مواجهة مشروع حكم جديد اقصائي قائم على احتكار السلطة بيد هيئة تحرير الشام ذات الخلفية السلفية المتشددة.

تحلل الورقة مسارات هذا التوتر المتصاعد بين السويداء والسلطة الجديدة، بدءاً من عدم حماسة الدروز للانخراط في عملية تشكيل الدولة من الأعلى التي تنفذها هيئة تحرير الشام بطريقة إقصائية، مروراً بإعادة تشكيل علاقات القوى بين المرجعيات المحلية في السويداء. كما تستعرض الورقة تصاعد التوتر المسلح بين السويداء والإدارة الانتقالية في دمشق، والذي بلغ ذروته منذ أواخر نيسان/أبريل 2025، إثر حملة عسكرية رافقتها موجة من التحريض والتخوين ضد الدروز، على خلفية تسجيل صوتي مفبرك نسب لرجل دين درزي.

في قلب هذه التغيرات، يعيد تموضع الجماعة الدرزية داخل المشهد السوري والإقليمي طرح أسئلة جوهرية حول معنى الوطنية، وحدود الانتماء، وسبل الحماية، في ظل بنية سياسية جديدة تنحو نحو المركزية الدينية الأحادية. وتناقش الورقة كيف أسهم التصعيد المسلح ضد الدروز في تعزيز اللحمة الداخلية في السويداء، وترسيخ فكرة المواجهة العسكرية كوسيلة للتفاوض مع دمشق، التي باتت الهوة بينها وبين السويداء تزداد اتساعاً.

تختم الورقة بجملة توصيات استراتيجية موجهة لصانعي السياسات الأوروبيين والألمان، تتعلق بإمكانيات الانخراط الفعال مع الفاعلين المحليين، وتجاوز ثنائية النظام/المجتمع المدني، وفهم ما تنتجه ديناميكيات الجنوب السوري من فرص ومخاطر متداخلة.

مقدمة

شهدت سوريا منذ نهاية عام 2024 تحولات غير مسبوقة في بنيتها السياسية والأمنية، مع انهيار النظام الذي حكم لعقود، وصعود سلطة جديدة بقيادة هيئة تحرير الشام، تتخذ من دمشق مركزاً لإعادة بناء الدولة. هذا التغيير لم يكن مجرد تبدل في النخبة الحاكمة، بل مثّل إعادة تعريف كاملة للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والمكونات المحلية، في ظل مشروع حكم يدمج الهيمنة الأمنية بالعقيدة الدينية، ويُعيد إنتاج المركزية الإقصائية تحت لافتة دينية سلفية جديدة.

أمام هذا التحول، برزت محافظة السويداء، ذات الغالبية الدرزية، كحالة اختبار حساسة لهذه الدولة الناشئة. لم تكن السويداء لاعباً هامشياً، بل سرعان ما أصبحت موضع نزاع، بين محاولات السلطة الجديدة فرض الاندماج عليها في الدولة الناشئة من جهة، وممانعة مجتمع الدروز المحلي تلك المحاولات للحفاظ على مسافة عن دمشق تتيح للسويداء هامشاً من المناورة يضمن استقلال قرارها المحلي من جهة أخرى. ظهر التوتر منذ اللحظة الأولى، حين رفض الفاعلون المحليون الانخراط في مسارات السلطة الجديدة، معتبرين أن المشروع السياسي الذي تُبنى عليه هذه الدولة لا يعترف أصلاً بوجودهم كمكوّن فاعل.

تداخلت هذه التحولات مع تشكّل مشهد داخلي معقّد في السويداء، حيث أعاد المجتمع المحلي ترتيب تمثيله ومرجعياته في مواجهة الضغط السياسي القادم من دمشق. شهدت المحافظة صعوداً متسارعاً في موقع الزعامة الدينية التي يمثلها شيخ العقل حكمت الهجري، بالتوازي مع دور سياسي نشط للفصائل المحلية المسلحة، وتيارات الحركة الاحتجاجية المتمثلة بساحة الكرامة. وفرض ذلك إعادة هيكلة داخلية للقوى المحلية، على وقع الاستقطاب مع الدولة الناشئة.

هذا التوتر لم يبق ضمن الحدود السورية، بل انفتح سريعاً على بعد إقليمي، حيث برزت إسرائيل كطرف مهتم بتوظيف مكتسباتها الإقليمية بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لإعادة صياغة علاقتها مع الجماعة الدرزية في سوريا، سواء من خلال قنوات دعم رمزية، وتصريحات سياسية نارية، أو عبر محاولات لفتح خطوط تواصل مع الفاعلين المحليين، مستغلة العقلية الاقصائية التي تُبنى بها الدولة السورية الناشئة. في كل ذلك، تبدو الجماعة الدرزية عالقة بين خيارات شديدة التعقيد: بين طرد رمزي من جسد الدولة السورية الناشئة، ومحاولة فرض وصاية خارجية من الدولة الإسرائيلية.

في هذا السياق المركب، تبدو الأسئلة المطروحة أكثر إلحاحاً: كيف تعيد هيئة تحرير الشام، في موقعها السلطوي على رأس الدولة السورية، تشكيل علاقتها مع الجماعة الدرزية؟ وكيف تتفاعل إسرائيل مع هذا التحول؟ وهل يمكن لأوروبا وألمانيا، كطرفين خارجيين معنيين بالاستقرار، أن يطورا أدوات انخراط أكثر مرونة وواقعية في التعامل مع هذا المشهد الجديد؟ تسعى هذه الورقة للإجابة على هذه الأسئلة من خلال تفكيك المحاور التالية: أولاً، طبيعة السلطة الجديدة وهيمنة هيئة تحرير الشام على الدولة السورية؛ ثانياً، تحولات الداخل الدرزي وتموضع السويداء؛ وثالثاً، العلاقة الإقليمية المستجدة بين الدروز وإسرائيل. وأخيراً، تقدم الورقة رؤية تحليلية وتوصيات عملية لصنّاع القرار الأوروبيين والألمان لفهم ديناميكيات الجنوب السوري الجديدة.

المحور الأول: إعادة تشكيل السلطة من الأعلى - نظرة من السويداء إلى الدولة الجديدة

منذ انهيار النظام السوري في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، بدأت هيئة تحرير الشام بتشكيل هياكل الدولة الجديدة انطلاقاً من دمشق، في مسار مركزي فوقي، لم يعكس أي إرادة تشاركية مع المكونات المحلية. بدت هذه العملية، من منظور الفاعلين في السويداء، امتداداً لنهج الإقصاء الذي طالما همّشهم، وإن تغيّر الخطاب. لم يُنظر إلى هذه الإجراءات بوصفها خطوات بناء دولة وطنية، بل كإعادة إنتاج لسلطة مركزية تفرض رؤيتها على الجميع، دون أي تمثيل حقيقي أو اعتراف بالتنوع القائم داخل المجتمع السوري.

منذ الساعات الأولى لسقوط النظام، بدأت هيئة تحرير الشام بفرض سلطتها على الأرض، مدفوعة بخطاب مركزي يسعى إلى إعادة بناء الدولة وفق تصور سياسي وأمني جديد. ولكن المشكلة في هذا المشروع تكمن في أنه يُنفّذ من الأعلى، تملأ فيها السلطة الجديدة، المواقع الشاغرة في الدولة، من دون إشراك فعلي للمجتمع المحلي أو المكونات المجتمعية المختلفة. وجاءت هذه الهيمنة مصحوبة بسلسلة متتابعة من الإجراءات الرمزية والمؤسساتية، بدأت بإعلان تشكيل "الحكومة الانتقالية" وتعيين محمد البشير رئيساً لها في 9 كانون الأول/ديسمبر،[1] وهو الرئيس السابق لحكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام والتي كانت تحكم إدلب. هذا التعيين لم يسبقه أي حوار أو استمزاج آراء مع القوى المحلية، لا في السويداء ولا في سائر المناطق السورية، ما كرّس شعار "من يحرّر يقرّر". هكذا، أُريد للدولة الجديدة أن تُعاد هندستها انطلاقاً من مركز موحد، يُعيد إنتاج منطق الهيمنة على الأطراف، تحت مظلة انتصار عسكري تم تصويره باعتباره لحظة تأسيسية لكيان جديد، مع تجاهل كامل لحقيقة التعدد والتشظي الذي بات يميز المجتمع السوري. تعيين البشير، وما تبعه من تسميات لاحقة في المواقع الحكومية السيادية، كان بمثابة مؤشرات حول طبيعة السلطة الجديدة، ورغبة هيئة تحرير الشام، في تعميم تجربة حكمها لإدلب خلال السنوات السابقة، على عموم سوريا.

بعد أيام قليلة، تم الإعلان، عن تعليق العمل بالدستور السوري السابق، وحلّ البرلمان، وتشكيل لجنة لإعداد إعلان دستوري مؤقت. المشكلة في كل ذلك، بالنسبة لمراقب من السويداء، أن كل تلك الإعلانات، شديدة الحيوية سياسياً، كانت تصدر بشكل غامض إعلامياً، من دون أي تنسيق مع أي من الأطراف. هذه الخطوات، بدأت تشير إلى وجود سلطة مركزية، غير تشاركية، غير راغبة بأي سياسية استيعابية تجاه بقية القوى السورية. بعض تلك القوى التي ساهمت بإسقاط النظام أو على الأقل حررت مناطقها بنفسها كما هو الوضع في السويداء، والتي تعتبر نفسها معنية بسوريا ما بعد الأسد، وجدت نفسها معزولة.

جاءت الخطوة التالية بإعلان اندماج الفصائل المسلحة في الجيش الوطني الجديد، الذي أُعيد تشكيله تحت مظلة وزارة الدفاع في الحكومة الانتقالية. في 29 كانون الأول/ديسمبر 2024، أصدرت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة القرار رقم 8، الذي منح عدداً من القادة العسكريين المشاركين في غرفة عمليات "ردع العدوان" رتباً عسكرية عالية لقيادة الجيش الجديد،[2] [3] وملئ الفراغ الحاصل بعد انهيار بنية الجيش السوري. بعض أولئك الضباط الجدد، هم من قادة فصائل جهادية سلفية، وبعضهم من خلفيات غير سورية. وقد مُنح عدد من هؤلاء القادة مناصب رسمية كعمداء وعقداء في الجيش، في إطار يشي بمحاولة إدماج القوى الجهادية العابر للحدود في بنية الجيش الجديد. وأثار ذلك تساؤلات حول طبيعة المؤسسة العسكرية الجديدة والهوية السياسية التي يُراد لها أن تمثلها، مع عدم تعيين أي ضابط من أي من الأقليات السورية. خطوة زادت من خشية المكونات السورية غير السنيّة، من أن الجيش الجديد ليس وطنياً كما يقال عنه، ولا يمثل بقية المكونات، بل يُعد تشكيله ليكون في خدمة السلطة.

شهدت نهاية كانون الثاني/يناير 2025، تطوراً مفصلياً، إذ تم تعيين أحمد الشرع رئيساً للمرحلة الانتقالية خلال مؤتمر "انتصار الثورة"، الذي عُقد في دمشق.[4] هذا التعيين لم يكن مفاجئاً بالنظر إلى تمركز الشرع في قلب السلطة الجديدة، لكنه فتح الباب أمام نقاش أوسع حول الدور الرمزي والفعلي الذي يُمنح لقائد فصيل مسلح سابق لقيادة دولة تحاول إعادة إنتاج نفسها بمظهر مؤسساتي. كما أن الفصائل المسلحة الثماني عشرة، التي شاركت في المؤتمر، جاءت كلها من الخلفية السنية، بعضها جهادي سلفي، وبعضها الآخر من مكونات الجيش الوطني الذي تدعمه تركيا. وتم الإعلان في المؤتمر، عن حلّ الجيش السوري والأجهزة الأمنية من عهد نظام الأسد، ودمج الفصائل المسلحة المشاركة في المؤتمر في الجيش الجديد. بينما غابت جميع الفصائل والميليشيات المسلحة ذات الخلفية الإثنية الأخرى. ومن الغائبين، كانت فصائل السويداء التي رفضت المشاركة، بسبب عدم وضوح الرؤية ولا الهدف من انعقاد المؤتمر، وعدم رغبة مشيخة العقل ممثلة بالشيخ حكمت الهجري، أن يفهم حضور فصائل السويداء بأنه منح للشرعية إلى السلطة قبل التوافق على مجموعة من القضايا الرئيسية، كشكل الدولة وطبيعة نظام الحكم.

---

1 هبة محمد، "هذه هي أبرز الشخصيات التي تسلّمت المشهد في سوريا بعد سقوط نظام الأسد"، القدس العربي، 17 كانون الأول/ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/mr3u62uk

2 بدأت عملية "ردع العدوان" في نوفمبر 2024 بانطلاق قوات هيئة تحرير الشام من معاقلها في إدلب باتجاه حلب، ثم حماة وحمص، بمشاركة فصائل سلفية متحالفة معها. استمرت العملية نحو ثلاثة أسابيع، تخللتها معارك عنيفة واستخدام للطائرات المسيّرة والانغماسيين، وانتهت في 8 ديسمبر 2024 بهروب بشار الأسد، وانهيار نظامه.

3 حسام رستم، "سورية: ترفيعات عسكرية معظمها لقادة في هيئة تحرير الشام"، العربي الجديد، 29 كانون الأول/ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/2pst2w2m

4 "تعيين الشرع رئيساً لسوريا في المرحلة الانتقالية"، موقع القدس العربي، 29 كانون الثاني/يناير 2025، https://tinyurl.com/35bnxusf

في 12 شباط/فبراير 2025، أعلن الرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع عن تشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني، والتي ضمّت سبعة أعضاء، أغلبهم من المحسوبين على التيار السلفي، وليس منهم أحد من السويداء. وأُوكلت إلى هذه اللجنة مهمة وضع الأسس والمعايير لضمان نجاح الحوار الوطني.[5] ولكن اللجنة لم تنشر أبداً الآليات التي ستتبعها لاختيار المدعوين. وسرعان ما أعلنت اللجنة أن الجماعات التي ترفض إلقاء السلاح والاندماج في الجيش الوطني لن يكون لها دور في الحوار الوطني، ما استبعد مباشرة الإدارة الذاتية الكردية وأيضاً أثار تساؤلات حول وضع ممثلي السويداء فيه من المطالبين بعدم تسليم السلاح قبل الاتفاق على شكل الدولة المقبل. وفعلياً، عُقد المؤتمر، في دمشق في 25 شباط/فبراير، بعد دعوات مستعجلة، تلقاها المدعوون قبل يومين فقط، وتركزت مناقشاته على وضع توصيات غير ملزمة، لسد الفراغ الدستوري، وبناء جيش وطني. وأصدر المؤتمر بياناً ختامياً شدد فيه على ضرورة حصر السلاح بيد الدولة، الإسراع في إعلان دستوري مؤقت، وتشكيل مجلس تشريعي مؤقت، ولجنة دستورية لإعداد مسودة دستور دائم.[6] رغم هذه الجهود، واجه المؤتمر انتقادات تتعلق بسرعة تنظيمه، وافتقاره إلى تمثيل حقيقي لبعض المكونات، والدعوات الانتقائية للمشاركين، ما أثار مخاوف حول مدى قدرته على تحقيق توافق وطني شامل. كان النقد الأبرز له أن مخرجات المؤتمر لم تكن ملزمة لأي جهة. وبدل أن يصبح المؤتمر بمثابة جمعية تأسيسية، يتمثل فيها كل السوريين، جاء كعملية استعراضية لأفكار رئيسية، قدمت لها مجموعات عمل، صيغت على عجل، ناقشت مواضيع شديدة الحساسية حول شكل الدولة السورية ومستقبلها خلال ساعات قليلة. ولم تُترجم هذه المخرجات إلى آليات تنفيذية، وبقيت أقرب إلى بيان نوايا يُراد له أن يُستخدم كورقة إعلامية أكثر من كونه منتجاً سياسياً فعلياً.

أيضاً، وفي السياق السلطوي نفسه، أعلن الرئيس الشرع، في مؤتمر النصر، عن نيته تشكيل لجنة لصياغة إعلان دستوري مؤقت لإدارة المرحلة الانتقالية. وفي 2 آذار/مارس 2025، تم الإعلان عن تشكيل هذه اللجنة، التي ضمّت شخصيات قانونية ذات خلفيات تقليدية، مع غياب ملحوظ لممثلين عن الأقليات أو القوى غير الإسلامية. ومن دون أي توضيح لآليات عملها، انتهت اللجنة من صياغة الإعلان الدستوري، ليوقّع عليه الرئيس الشرع في 13 آذار/مارس 2025.[7] تضمّن الإعلان الدستوري المؤقت صلاحيات واسعة للرئيس، تتجاوز صلاحيات السلطة التنفيذية. ومن ذلك، تعيين المجلس الأعلى للقضاء، وتعيين ثلث أعضاء مجلس الشعب، في حين تتكفل لجنة أخرى يقوم هو بتعيينها، بتعيين ثلثي الأعضاء الباقيين. أثار هذا التمركز الواسع للسلطات في يد الرئيس انتقادات واسعة في السويداء، باعتبارها تتجاوز حتى ما كان يتمتع به الرئيس السابق بشار الأسد، وتثير مخاوف من إعادة إنتاج نظام استبدادي تحت غطاء جديد. ركّز الإعلان السلطة في دمشق، ولم يعط الأطراف أي هامش للمناورة عبر أي طرح يقارب اللامركزية أو الفيدرالية كنظام حكم. كما أن تحديد ديانة الرئيس بالإسلام، والفقه الإسلامي مصدراً وحيداً للتشريع، استقبل في السويداء بأنه تمييز بين السوريين على خلفيتهم الدينية، وفرز للمواطنين إلى درجات.

خطوة أخرى في التباعد بين السويداء ودمشق جاءت بعد إعلان التشكيلة الحكومية السورية الانتقالية في 29 آذار/مارس 2025 من قبل الرئيس أحمد الشرع، خلال مؤتمر صحفي عُقد في العاصمة دمشق.[8] وتهدف الحكومة الانتقالية إلى إدارة شؤون البلاد في إطار المرحلة الانتقالية، حتى إجراء الانتخابات المقررة خلال خمس سنوات. ضمت الحكومة في صفوفها أمجد بدر وزيراً للزراعة، وهو من دروز السويداء، في خطوة اعتبرتها دمشق دليلاً على انفتاحها على مشاركة بقية المكونات السورية.[9] وقد أثار هذا التعيين جدلاً واسعاً في السويداء، حيث وُصفت الحكومة الجديدة بأنها استمرار لنهج مركزي سلطوي، يتجاهل التمثيل المحلي الفعلي. إذ أن تعيين السيد بدر لم يكن حصيلة مشاورات مع الوجهاء والزعماء الدروز، وليس محسوباً على أي تيار أو حراك سياسي ذي وزن تمثيلي محلي. لذا، بدا هذا التعيين وكأنه محاولة لإبراز التنوع في الحكومة، من دون أن يكون مبنياً على مشاركة فعلية للمكونات الأهلية في الصلاحيات والمسؤوليات والسلطة. كما أثار التعيين من الأعلى بهذه الطريقة للسيد بدر استياء محلياً، حيث اعتبر البعض أن الإدارة الانتقالية تحاول استعادة نهج نظام الأسد في تعيين مسؤولين حكوميين من جميع المكونات بغرض خلق زعامات محلية جديدة عبر منحها وظيفة الوساطة بين المجتمع المحلي والسلطة، من دون أي صلاحيات حقيقية. يضاف إلى ذلك أن معظم الحقائب السيادية في الحكومة المؤقتة مُنِحَت لأشخاص من خلفيات سلفية مرتبطة بهيئة تحرير الشام، مما زاد من مخاوف بعض الدروز، وكذلك مكونات طائفية وإثنية أخرى في سوريا، حول احتمال هيمنة هيئة تحرير الشام على مفاصل الدولة. هذا التعيين، على الرغم من اعتباره خطوة لإشراك السويداء في الحكومة الجديدة، لم يغير بالنسبة لكثيرين في السويداء من الصورة العامة للحكومة بوصفها استمراراً لنهج إقصائي، لا يعترف بضرورة التشاركية والتمثيل العادل.

من جاب آخر، سعت الحكومة السورية الانتقالية إلى إعادة تشكيل المشهد العسكري-الأمني في محافظة السويداء، من خلال تعزيز نفوذ بعض قادة الفصائل المحلية الدرزية الصغيرة، في محاولة لموازنة تأثير المرجعيات الدينية التقليدية.[10] استقبال دمشق بشكل متكرر لهؤلاء، واظهارهم في الإعلام الرسمي كوجهاء الدروز، والاستعانة بهما لحل كل توتر بين دمشق ومجتمعات الدروز في السويداء وريف دمشق، والتنسيق الأمني والعسكري معهما، أثار ردود فعل عكسية في السويداء من قبل الفصائل الأكبر حجماً والأكثر نفوذاً وأيضاً من قبل الوجهاء الدروز. ويحتج الوجهاء

5 جانبلات شكاي، "الرئاسة السورية تعلن عن لجنة تحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني"، القدس العربي، 2 آذار/مارس 2025، https://tinyurl.com/5ywapakz

6 "بمشاركة واسعة... مؤتمر الحوار الوطني السوري يعقد فعالياته في دمشق"، الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، 25 نيسان/أبريل 2025، https://tinyurl.com/3b6k4bsj

7 محمد كركص، "الشرع يوقع مسوّدة الإعلان الدستوري السوري.. أبرز ما جاء فيه"، العربي الجديد، 13 آذار/مارس 2025، https://tinyurl.com/2uj287n2

8 سويس إنفو، "الشرع يعلن تشكيل حكومة انتقالية جديدة في سوريا"، 29 آذار/مارس 2025، https://tinyurl.com/2uj287n2

9 الجزيرة، "أبرز وزراء الحكومة السورية الجديدة"، 30 آذار/مارس 2025، https://tinyurl.com/2uj287n2

10 الجزيرة، "إزالة علم سوريا وتلميحات من نتنياهو"، 7 آذار/مارس 2025، https://tinyurl.com/2uj287n2

الـدروز بـأن بعض تلـك الفصائـل متهمـة بالتورط بنشـاطات غيـر شـرعية، كالخطف بغـرض الفديـة وتجـارة التهريب، خلال سـنوات الحـرب السـورية.[11] ومـع ذلـك، أصـرت وزارة الداخلية فـي الحكومة المؤقتة، عبر جهاز الأمن العام، على اعتبار أولئك شـركاءً لهـا فـي السـويداء، وكلفتهـم بافتتـاح مقـرات للأمـن العـام وتنسـيب العناصر، وتكفلت الوزارة بدفـع الرواتب لهم. أثـار هـذا العمـل غير المنسـق مع بقيـة القوى العسـكرية في المحافظـة، القلق من إمكانية وقوع اقتتال محلي درزي-درزي، بين الفصائل المحلية وهذه القوة الأمنية الجديدة. تُظهر هذه الأحداث رفض دمشق المستمر، للتفاهم مع مرجعيات الدروز السياسـية والاجتماعية والدينية، وتفضيلها بناء تحالفات مع مجموعات هامشية، وشق الصف الداخلي.

يظهـر كل ذلـك، أن الدولـة السـورية الجديـدة تتشـكل تحـت هيمنـة مركـز ديني-سياسـي أحـادي، يحـاول إعـادة هندسـة العلاقات بين الدولة والمجتمع دون أدوات ديمقراطية فعلية أو شـراكات سياسـية متوازنـة. وبينمـا كان يُفتـرض أن تمثّـل المرحلـة الانتقاليـة مسـاحة لالتقـاط الأنفـاس، باتـت تتحـول تدريجيـاً إلـى دولـة تسـلطية جديدة أكثـر مما تحمل مؤشـرات ولادة دولـة وطنيـة جامعة. وتبـدو هذه البنية السـلطوية، من منظور السـويداء، كإعادة إنتاج لما هو أعمق من مجرد هيمنة سياسـية، بل تجسـيد لمركز يُعيد تشـكيل الدولة وفق منطق إقصائي، لا يعترف بمبدأ الشراكة ولا بموقع الأقليات. ما حدث في دمشـق لم يُقرأ من السـويداء على أنه لحظة تأسيس، بل كصفحـة أخـرى من تاريـخ التهميـش، تُكـرّس السـلطة وتُنكر التنوع.

11 نـزار أحمـد، "الخطـف مقابـل الفديـة: العصابـات تهـدد السـلم الأهلـي في السويداء"، موجز سياسات (فلورنسا: المعهد الجامعي الأوروبي، توجهات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد النزاع في سوريا، آذار/مارس 2022). https://tinyurl.com/3y8npxbv

المحور الثاني: السويداء على إيقاع الدولة الجديدة - تفكك العلاقة مع دمشق وتشكّل مرجعيات محلية متنافسة

حين سقطت دمشق في الثامن من كانون الأول/ديسمبر 2024، كانت السويداء قد سبقتها بخطوة، بعدما نجحت فصائلها المحلية في طرد آخر رموز النظام من المدينة، وإسقاط مواقع السلطة الأمنية والعسكرية. ولأن المحافظة خاضت هذه المواجهة بشكل مستقل، دون دعم مباشر من هيئة تحرير الشام، فقد رأت نفسها، منذ اللحظة الأولى، خارج منظومة الدولة الجديدة التي بدأت تتشكل في العاصمة. لذا، فمنذ البداية، ولد وعي محلي خاص بمسار منفصل عن الخط الذي كانت ترسمه هيئة تحرير الشام في دمشق. لم ينبع هذا المسار من التباعد الجغرافي أو الطائفي فحسب، بل من تجربة ميدانية صنعتها السويداء بنفسها، ومن مساهمة فعلية لبعض مجموعاتها المسلحة في اقتحام دمشق إلى جانب فصائل درعا، ضمن غرفة عمليات الجنوب، قبل أن تصل فصائل هيئة تحرير الشام إليها من الشمال. هذا التمايز، سيشكّل لاحقاً جوهر العلاقة المتوترة مع السلطة الجديدة.

السويداء كانت قد عاشت نوعاً من التنظيم الذاتي، منذ العام 2014، بعدما اتخذت موقف الحياد تجاه الحرب السورية، وامتنع شبابها عن الخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياطية في قوات النظام. وتسبب ذلك بترك النظام للمحافظة وشأنها وتحويلها إلى سجن كبير للمطلوبين للخدمة العسكرية غير القادرين على مغادرة حدود المحافظة الإدارية، ممن حمتهم مجموعة من الفصائل الأهلية المسلحة. ومع فشل الدولة المتصاعد في تقديم الخدمات للسكان، لجأ النظام لخفض وجوده في السويداء لمنع الاحتكاك مع الأهالي، مفضلاً إدارتها أمنياً عبر شبكة من العصابات الأمنية، مرة بالعنف ومرة بالليين.[12] منذ آب/أغسطس عام 2023، عاشت السويداء حراكاً سلمياً معارضاً للنظام، احتل وسط مدينة السويداء، وظل مستمراً رغم كل محاولات التدخل والتخريب، حتى سقوط النظام من دون انقطاع. وقد حظي هذا الحراك الاحتجاجي بدعم وغطاء من شيخ العقل حكمت الهجري، الذي رفض بشكل قطعي المس بالمحتجين، ودعم مطالبهم بإسقاط النظام واحداث التغيير السياسي في البلاد.[13] لذا، فإن اسقاط فصائل السويداء المحلية للنظام في السويداء، قبل أيام من سقوطه في دمشق، جاء استناداً إلى تجربة تراكمية من الرفض الأهلي والانفكاك التدريجي عن الدولة المركزية، ولم يكن وليد لحظة مفاجئة، بل تتويجاً لمسار طويل من التدهور في العلاقة مع نظام الأسد. هذا التسلسل الزمني بالغ الأهمية في وعي الفاعلين المحليين، لأنه رسّخ لدى أبناء السويداء إحساساً بأنهم ليسوا جزءاً من سلطة جديدة انتصرت عليهم، بل طرفاً فاعلاً في لحظة التحول الكبرى، يملك الحق في تقرير مستقبله، واختيار تمثيله، والاشتباك على موقعه في المعادلة السورية الجديدة.

في أعقاب سقوط النظام، بدأت دمشق بمحاولة احتواء الوضع عبر إرسال وفود سياسية وأمنية مختلفة إلى السويداء، تراوحت بين ممثلين عن الحكومة الانتقالية، شخصيات دينية محسوبة على هيئة تحرير الشام، وأفراد مرتبطين بمكتب الرئيس الجديد أحمد الشرع. جاءت هذه الزيارات ضمن مسعى معلن لإعادة ربط السويداء بدمشق، تحت شعار استعادة وحدة الدولة. ولكن، رغم حماسة جزء كبير من المشاركين في احتجاجات ساحة الكرامة، وبعض الفصائل المحلية المسلحة، إلا أن الشيخ حكمت الهجري، المرجعية الدينية والاجتماعية الأكبر، ضغط على جميع الأطراف في السويداء، باتجاه المحافظة على مسافة مع السلطة الجديدة، بانتظار توضّح طبيعة النظام السياسي الجديد وموقفه من التعددية والمواطنة.

بالمقابل، بدأت شخصيات اجتماعية ووجهاء تقليديون، قادة بعض الفصائل المسلحة، رجال أعمال ونشطاء من ساحة الكرامة، بزيارات إلى دمشق. أجروا لقاءات مع شخصيات في الإدارة الانتقالية، من بينهم أحمد الشرع نفسه، في محاولة لنقل رسائل طمأنة متبادلة. لكن بقيت هذه المساعي في الإطار الشكلي ولم تثمر عن توافقات فعلية، خاصة في ظل غياب أي مبادرة رسمية تضمن مشاركة حقيقية لجميع السوريين بمختلف مكوناتهم في صياغة المرحلة الانتقالية.

في تلك الأثناء، جاءت زيارة السياسي اللبناني والزعيم الدرزي وليد جنبلاط، إلى دمشق، لتثير ردود فعل سلبية داخل السويداء. إذ فُهمت الزيارة كمحاولة لفرض وصاية خارجية على السويداء، وإعادة إنتاج علاقة رعاية سياسية من خارج الحدود، وهو ما رفضته غالبية القوى المحلية. اعتُبرت الخطوة محاولة إحياء نموذج الزعامة الدرزية العابرة للمناطق، في وقتٍ تسعى فيه السويداء لإعادة صياغة مكانتها بوسائلها الذاتية.

في خضم هذه التوترات، طرح الشيخ الهجري، اسم السيدة محسنة المحيثاوي لتتولى منصب محافظة للسويداء، في خطوة رمزية تؤشر إلى رغبة محلية واضحة في استعادة القرار الإداري المستقل، وتأكيد خصوصية السويداء. لكن هيئة تحرير الشام لم تتجاوب مع المقترح، بل عمدت إلى إجهاضه عبر المماطلة، ثم عبر تعيين مصطفى البكور، مبعوثاً من الإدارة الانتقالية إلى السويداء، والقائم بأعمال المحافظ. هذا التعيين فُهم كمحاولة التفاف على مطلب تمثيل محلي حقيقي، وهو ما عزز حالة الانقسام وعدم الثقة.

لاحقاً، بدأت الهيئة بمحاولة استمالة بعض الفصائل المسلحة الصغيرة في السويداء، مع تقديم تسهيلات لوجستية، وتسهيل تحركاتها الميدانية، ما أثار تساؤلات حول إمكانية اندماجهما ضمن مشروع السلطة الجديدة.

12 مازن عزي، "سياسات النظام السوري في السويداء بعد العام 2011"، مؤسسة فريدريش إيبرت، كانون الأول/يناير 2023، https://tinyurl.com/336a9v86

13 مازن عزي، "عام على احتجاجات السويداء: حراك مستمر وتباين في المطالب"، مجلة الفراتس، 16 اب/أغسطس 2024، https://tinyurl.com/mvpmjkhf

لكـن محلياً، قوبلـت هـذه المؤشـرات بحـذر كبيـر، خاصـة فـي ظـل تمسـك شـرائح واسـعة مـن أبنـاء المحافظـة بموقـف استقلالي واضح.

بلغـت ذروة التوتـر ليلـة رأس السـنة 2024-2025، حين حاولت قـوات تابعـة لـوزارة الدفـاع الجديدة دخـول المحافظـة بحجة التعـاون الأمنـي وإقامـة نقـاط مراقبـة مشـتركة. رفضـت الفصائـل المحلية هـذا الدخول، وتم منع الرتل العسـكري من الوصـول إلى المدينة، في موقـف عبّر عن وحـدة ميدانية نادرة داخـل المحافظـة. اعتُبـر ذلـك بمثابـة إعلان واضـح برفض أي تدخـل عسـكري مباشـر مـن المركـز دون موافقـة أو شـراكة فعلية من المكونات المحلية.

تابـع مبعـوث الإدارة الانتقاليـة إلى السـويداء والقائـم الفعلي بمهـام المحافـظ، مصطفـى البكور، رغـم ذلـك، تحركاته داخل السـويداء، وأجـرى زيـارات إلى مواقع رمزيـة، أبرزهـا زيارته إلى دار عـزى للقـاء الأميـر لـؤي الأطـرش. إلا أن هـذه الزيـارة كانت نقطة تحوّل في العلاقة بين البكور والبيئة المحلية، إذ تعرّض لهجـوم إعلامي واسـع، خاصـة كون الأميـر لؤي يعتبـر من أبرز المتعاونين مع النظام السـابق. سـارع البكـور إلى التراجع عن استمرار التنسيق معه، فيما أعلن الأطرش تنازله عن موقعه لصالح الأمير حسن، في محاولة لامتصاص السخط الشعبي.

توازيـاً، بـدأت العلاقـة بيـن الشـيخ حكمـت الهجـري والإدارة الانتقاليـة بالتدهـور التدريجي. ازدادت تصريحاته حدة، واتخذت طابعًا سياسـياً مباشـراً، إذ بـدأ يطالب بدولـة مدنية، ويرفض مـا سـماه "نظـام اللـون الواحـد"، ويدعـو إلى احتـرام إرادة المجتمعـات المحليـة في اختيار ممثليها. كشـف هـذا التحول فـي الخطاب عـن تصاعد موقع الهجري كممثل سياسـي غير معلن للطائفة، الأمر الذي أزعج دوائر القرار في دمشق.

في المقابل، بدأت بعض التعيينات الإدارية في المحافظة تتم بتنسيق جزئي مع الهجري، لكن هذا التوافق الجزئي سرعان ما قوبل برفض من أطراف داخل ساحة الكرامة، التي بدأت تتبنى خطاباً يُشـكك فـي صلاحية المرجعيـات الدينية لإدارة الشـأن العـام. بعض أطراف السـاحة طرحت أفـكاراً تدعو لنزع سلاح الفصائـل المحليـة واندماجهـا بالجيـش الوطني، والاحتـكام إلى مؤسسـات الدولـة، واسـتثمار رمزيـة القانـون والدسـتور لمواجهـة مـا اعتُبـر اسـتئثاراً مـن الشـيخ الهجـري بالقـرار المحلي. لكن المشـكلة في هذه المقاربة، أنها رأت خصومتها السياسـية مع الهجري،[14] أكبر من مشـروع الدولـة الإقصائية فـي طور الإنشـاء فـي دمشـق، بخلفيتهـا السـلفية الجهادية. كمـا تعمـدت هـذه الجهـات، ربمـا عن حسـن نيـة، الخلـط بين مفهـوم الدولـة المحتكرة للعنـف، وبين ما يتشـكل على أرض الواقـع في دمشـق. وقد تسـبب هـذا الموقف بتـآكل جزء من التضامن الأهلي مع هذا المكون في ساحة الكرامة.

دمشـق، وعبـر مبعوثهـا إلى السـويداء، واصلـت ممارسـة الوصايـة المركزيـة علـى السـويداء ومؤسسـاتها الخدميـة والوظيفية، وكأن شيئاً لم يتغير بإسقاط نظام الأسد. إذ بقي تعيّن مدراء مؤسسـات الدولة شـأناً تحتكره دمشـق، بما في ذلـك منَـح أذونات الصرف المالي، من أشـخاص لا يحملون أي صفة إدارية رسمية، بل فقط انتماؤهم لهيئة تحرير الشام. في الوقـت ذاتـه، تصاعدت وتيـرة فصل الموظفين مـن أعمالهم، بذريعـة تحريـر القطـاع العام مـن البطالـة المقنعة. وتسـبب ذلك بفصل مئات الموظفين على امتداد محافظة السـويداء، مـن دون تأميـن أي شـكل مـن أشـكال الحمايـة الاجتماعيـة لهـم، وعـدم وجـود أي بدائل أخرى لهـم في محافظـة لا تتوافر فيهـا أي مـن فـرص العمل في القطـاع الخاص أو المشـاريع الاسـتثمارية. هـذه السياسـة، المطبقـة علـى امتـداد سـوريا، أصبحـت تسـتخدم في السـويداء كوسـيلة للانتقـام، وتصفية الحسـابات لمطـاردة الموالين السـابقين للنظـام، وأيضـاً بشـكل عشوائي، ما بات يشـكل عنوناً جديداً للتوتر الاجتماعي تجاه دمشق وسياساتها.

فـي الوقـت ذاتـه، تحولـت طريـق دمشق-السـويداء إلى أداة ضغـط سياسـي. تـم قطـع الطريـق فـي مناسـبات متكـررة، وسـط عمليـات قنـص تسـببت بوقـوع قتلى، وتفتيـش علـى الهويـة، واهانـات طائفية، كلمـا تصاعدت التوتـرات بين الدروز وبعض العشائر في محيط المحافظة. هذا التوظيف للطريق كشـريان سياسـي كشـف حجـم التوتـر الكامـن بيـن دمشـق والسويداء، في ظل غياب قنوات حوار واضحة.

تزامن ذلك مع صعود خطاب التخوين من محيط دمشق تجاه السـويداء، وتزايد حملات التشـكيك في ولاء أبناء المحافظة، واتهامهم بالانفصال والتواطؤ، وهي نبرة ظهرت بوضوح على لسـان شخصيات إعلامية محسـوبة على السلطة، وانتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي.

فـي مطلـع آذار/مـارس 2025، شـهد السـاحل السـوري، ذو الغالبيـة العلويـة وحاضنـة نظـام الأسـد الاجتماعيـة، تصاعداً حـاداً فـي أعمـال العنـف، بعـد اشـتباكات داميـة بيـن فصائـل مسـلحة موالية للنظام السـابق وقـوات وزارة الدفـاع والأمن العـام.[15] وفي معرض اخماد ما اعتبرته دمشـق تمرداً مسـلحاً في السـاحل، شـنت قوات وزارة الدفاع، تصاحبها ميليشـيات مسـلحة اسـتجابت لدعـوات طائفيـة ضـد العلوييـن، أطلقها شـيوخ السـلفية في الكثير من مسـاجد سـوريا، وشنت حملة عسـكرية ضد المجتمعات المحلية في السـاحل، أسفرت عن وقـوع مجازر ذهـب ضحيتها مئات المدنييـن العلويين.[16] عمّق ذاك الانقسـامات الطائفيـة في البلاد وأثـار مخاوف من انزلاق سوريا نحو دوامة جديدة من العنف الطائفي.

مجـازر السـاحل، أحدثـت صدمة قوية فـي السـويداء، ودفعت الشـيخ الهجـري إلى التشـدد فـي موقفـه، ورفـض أي دعـوة لتسليم السلاح المحلي، معتبراً أن السلطة الجديدة لا تملك شـرعية وطنيـة حقيقيـة. أدى ذلك إلى تصاعـد الضغوط على الفصائـل المحليـة في السـويداء الميالـة لهيئة تحرير الشـام، ومحاولـة تحجيـم نفوذهـا. كمـا بـدأت أطيـاف سـاحة الكرامـة بقراءة المشهد في دمشق، بطريقة أكثر عقلانية.

14 تمام صيموعة، "مَن يرفع العلم الأخير؟"، الجمهورية، 17 أذار/مارس 2025، https://tinyurl.com/yc5tkm22

15 منهـل باريـش، "سـوريا: هجمـات منظمـة يقودهـا ضباط الفرقـة الرابعة وفلـول النظـام"، القـدس العربـي، 8 آذار/مـارس 2025، https://tinyurl..com/2t769hnf

16 نوار جبور، "المجازر في السـاحل السـوري... المرتكبون والضحايا"، المجلة، 17 آذار/مارس 2025، https://tinyurl.com/529t5bdv

وعلى ضوء مجازر الساحل، وُقّع الرئيس المؤقت أحمد الشرع وقائد "قوات سوريا الديمقراطية" مظلوم عبدي، في 10 آذار/مارس 2025، اتفاقاً يهدف إلى دمج المؤسسات العسكرية والمدنية التابعة لـ"قسد" في مؤسسات الدولة السورية، والتأكيد على وحدة الأراضي السورية ورفض التقسيم. جاء الاتفاق كخطوة مفاجئة بعد أيام قليلة من مجازر الساحل، وسط شكوك عميقة حول توقيته وأهدافه الحقيقية. فبينما صُوّر الاتفاق على أنه لحظة تاريخية لتوحيد الدولة السورية وضمان حقوق المكونات، اعتُبر محاولة دعائية للالتفاف على فظائع الساحل وتخفيف الضغط الدولي، دون أن يقدّم إجابات واضحة حول مستقبل المسألة الكردية أو ضمانات للعدالة الانتقالية.[17]

وفي هذا الجو المرتبك، وفي محاولة للتغطية على المجازر، وإظهار أن السلطة الجديدة لا تستهدف الأقليات، نشرت وسائل إعلام محلية انباءً عن اتفاق مع السويداء على غرار الاتفاق مع قسد. الوثيقة التي جرى تداولها كـ"اتفاق"، كُتبت بخط اليد واحتوت على مطالب خدمية بسيطة كتسيير عمل بعض المرافق وإزالة البسطات من الشوارع، وتحويل مبنى حزب البعث إلى جامعة. مثلاً، إزالة البسطات تُعد مطلباً لأصحاب المحال التجارية في مدينة السويداء، لأنها تنافسهم على أعمالهم، وتبيع بضائع بأسعار أرخص، دون دفع ضرائب للبلدية. إدراج هذا البند في الوثيقة يعكس تواضع المطالب المطروحة وخلوّها من أي مضمون سياسي حقيقي، إذ تركز على قضايا خدمية هامشية بدلاً من معالجة مسائل السيادة أو التمثيل أو العلاقة مع السلطة الجديدة. هذه الورقة كتبت بالفعل في مضافة الشيخ الهجري، لكنها لم تكن اتفاقاً برعاية الهجري، بل مسودة أولية صاغتها بعض أطراف المعارضة في السويداء والقائم بأعمال المحافظ في السويداء، لفتح النقاش العملي لاتفاق بين الطرفين. تبرأ الشيخ الهجري نفسه من مضمون الوثيقة، وأكد أنه لم يكن طرفاً في أي تفاهم من هذا النوع.

كل تلك التوترات، ظهرت إلى العلن مع صدور الإعلان الدستوري، حيث اتخذ الشيخ الهجري موقفاً أكثر وضوحاً في رفض الإعلان واعتباره تمييزياً بين السوريين، ورفضه الاتفاق مع السلطة بدمشق.

في هذا السياق، بدأت بعض الأصوات من دمشق تتهم دروز السويداء بالعمالة لإسرائيل، مستندة إلى رفضهم الاعتراف بنتائج مؤتمر الحوار الوطني، وبالإعلان الدستوري، وبالتشكيلة الحكومية المؤقتة، وكذلك رفضهم تسليم سلاحهم. واستند الخطاب التخويني إلى حوادث متعددة منها زيارة بعض مشايخ الدروز من بلدة حضر في ريف القنيطرة في 10 شباط/فبراير 2025، إلى مناطق الدروز في الأراضي المحتلة. ورغم إصرار القائمين عليها على بعدها الديني، وعدم تنظيمها بصفتها مبادرة سياسية رسمية أو بتنسيق معلن مع أي مرجعية في السويداء، فقد حملت في مضمونها وتوقيتها دلالات سياسية بالغة الأهمية.[18]

في المقابل، بدأت إسرائيل تظهر اهتماماً متزايداً بالوضع في السويداء، ليس فقط عبر حدود الجولان المحتل، بل أيضاً من خلال التصريحات والدعم غير المباشر الذي يأتي عبر قنوات غير رسمية تربط دروز سوريا بدروز الجولان ودروز الداخل الفلسطيني. في 14 آذار/مارس 2025، استقبلت إسرائيل وفداً من رجال الدين الدروز من القنيطرة وريف دمشق والسويداء، لزيارة مقام النبي شعيب، وهي الزيارة الأولى من نوعها منذ خمسة عقود.[19]

أثار الحدث موجة تخوين واسعة لدروز السويداء، واتهامهم بالعمالة لإسرائيل، رغم عدم وجود أي تمثيل رسمي لمشيخة عقل الدروز ضمن الوفد الزائر. وهذا لا ينفي أن العلاقات بين دروز السويداء ودروز إسرائيل، بدأت تشهد تقارباً وتنسيقاً كبيراً، في ظل التهديد الذي يتعرض له دروز السويداء. لكن هذا التقارب ليس نتيجة خيار درزي واضح، بل نتيجة السياسة الاقصائية التي تمارسها الإدارة الانتقالية في دمشق، وسط تهديدات بدأت تتخطى التهميش السياسي إلى الصدام المسلح.

ومع تصاعد الضغوط على الدروز من قبل دمشق، وتزايد خطاب التخوين، بدأت العلاقة بين الدروز وإسرائيل تأخذ طابع نبوءة ذاتية التحقق. وبات الحديث المتكرر عن هذه العلاقة يساهم تدريجياً في جعلها أكثر قبولاً على المستوى الاجتماعي. في ظل غياب الحماية السياسية والأمنية، وارتفاع منسوب العنف والتحريض، بات البعض في السويداء ينظر إلى هذا التقارب كخيار دفاعي مشروع. هكذا، يمكن فهم كيفية تحوّل الاتهام بالعمالة نفسه، إلى محفز لعلاقة قسرية، تفرضها الظروف لا القناعات.

17 ياسين السويحة، "اليوم التالي لمجزرة"، موقع الجمهورية، 11 آذار/مارس 2025، https://tinyurl.com/45nhd9h2

18 السويداء 24، "زيارة مشايخ الدروز من بلدة حضر إلى مناطق الدروز في الأراضي المحتلة"، 10 شباط/فبراير 2025، https://tinyurl.com/3y8npxbv

19 السويداء 24، "زيارة وفد من رجال الدين الدروز من القنيطرة وريف دمشق والسويداء إلى مقام النبي شعيب"، 14 آذار/مارس 2025، https://tinyurl.com/3y8npxbv

المحور الثالث: السويداء-دمشق على خط المواجهة المسلحة

منذ أواخر نيسان/أبريل 2025، تصاعدت التوترات الطائفية ضد الدروز في سوريا، مع انتشار تسجيل صوتي مفبرك نُسب إلى رجل دين درزي يُزعم فيه شتم الرسول محمد. ورغم نفي الشخص المتهم صحة التسجيل، وإدانة المرجعيات الدرزية ما ورد فيه، استُخدم المقطع ذريعة لإطلاق حملة تحريضية واسعة، ترافقت مع تصاعد خطاب تكفيري للدروز في منصات التواصل الاجتماعي.[20] في جامعة حمص، خرجت مظاهرة تطالب بالقصاص من المرتدين و"الخنازير الدروز"، وكذلك في مدينتي حماة وحمص حيث رفعت أعلام هيئة تحرير الشام، ورددت شعارات "بدنا نبيد الدرزية". وسرعان ما تطورت الأمور إلى اشتباكات مسلحة في مناطق متعددة يعيش فيها الدروز، أبرزها مدينتي جرمانا وصحنايا بريف دمشق، بين مجموعات مسلحة من وزارتي الدفاع والداخلية ترافقهما مجموعات سلفية جهادية، حاولت اقتحام تلك المناطق، وبين فصائل محلية درزية وقوات الأمن العام من أبناء المدينتين التي تولت الدفاع عنها.[21] في ضوء تلك التطورات المتسارعة، وصل وفد من السويداء ضم شيخي العقل حمود الحناوي ويوسف جربوع، ووجهاء آخرين، إلى صحنايا، ولكنهم لم يتمكنوا من دخولها إلا عبر مدرعات للأمم المتحدة.[22] وتوصل الوفد لاتفاق مع الإدارة الانتقالية ممثلة بمحافظي السويداء وريف دمشق ومسؤولين أمنيين، بوقف الهجمات، والتحقيق بما حدث، ومحاسبة المتورطين بالهجوم. لكن الاتفاق لم ينفذ.[23]

أسفرت الاشتباكات عن سقوط عشرات القتلى الدروز في المنطقتين، وتدمير ممتلكاتهم. فعلياً، سقطت المنطقتان بالمعنى العسكري، وتمكنت قوات الوزارتين من دخولهما، ونفذتا عمليات إعدام ميداني واعتقالات تعسفية خاصة في صحنايا.[24] أيضاً نتج عن العملية العسكرية سحب السلاح المتوسط من جرمانا الذي كان بحوزة فصائلها المحلية، وسحب السلاح بالكامل من صحنايا.[25] في كثير من مقاطع الفيديو المصورة، التي نشرها مقاتلو الوزارتين والقوات الرديفة، بعد دخولهم صحنايا، ظهرت معهم أعلام هيئة تحرير الشام، وراية الفصائل السلفية الجهادية، وهم يجوبون الشوارع ويهتفون بعبارات تكفيرية وتحقيرية للدروز. الإدارة الانتقالية، في معرض تفسيرها تلك الاشتباكات المفاجئة على أطراف العاصمة، أحالت المسؤولية إلى فصائل غير منضبطة في إشارة إلى الفصائل الدرزية المحلية، وبررت ذلك بضرورة تسليم الفصائل سلاحها. ويبدو ذلك غريباً، إذ أن بعض المجموعات من قوات الوزارتين شاركت تحت رايات فصائلها الأصلية، كما ظهرت مجموعات سلفية مقاتلة رديفة لا تابعية عسكرية واضحة لها قدمت من ريف دمشق، ملبية دعوات "الجهاد" ضد الدروز، ولم يعترض أحد طريقها.

بالتوازي مع تلك الأحداث، في 2 أيار، حاولت قوات من فصائل السويداء المحلية الوصول إلى صحنايا، لكنها وقعت في كمين لقوات وزارتي الدفاع الداخلية والمليشيات الجهادية الرديفة، في منطقة براق شمالي محافظة السويداء ما أسفر عن سقوط عشرات القتلى. وبعدها اندلعت اشتباكات على جبهات متعددة بين الطرفين على امتداد الحدود الإدارية بين محافظتي ريف دمشق ودرعا مع السويداء.[26] خلال ساعات بعدها سقطت قرية الصورة الكبرى شمالي السويداء بيد القوات المهاجمة، وتعرض فيها شخص واحد للإعدام الميداني،[27] في حين تعرضت بيوت القرية للحرق والتخريب، بما في ذلك مقام ديني للدروز.[28] كما واصلت قوات الوزارتين والميليشيات الرديفة ارسال تعزيزاتهما إلى محيط السويداء، مع قصف كثيف بقذائف الهاون على المناطق المدنية، واشتباكات بالرشاشات الثقيلة، مع حدوث اختراقات على أكثر من جبهة. وتمكنت فصائل السويداء المحلية من رد الهجمات رغم امتدادها على مسافة أكثر من 50 كيلومتراً من الحدود الإدارية للمحافظة. وبعد تصريح تحذيري لوزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس في 2 أيار، جاء فيه: "إذا استؤنفت الهجمات على الدروز وفشل النظام السوري في منعها، فسترد إسرائيل بقدر كبير من القوة"، شن الجيش الإسرائيلي غارة على منطقة مجاورة للقصر الرئاسي بدمشق.[29] اعتبرت الإدارة الانتقالية الغارة "تصعيداً خطيراً ضد مؤسسات الدولة وسيادتها"، وترافق ذلك مع تصعيد خطاب التخوين والتكفير للدروز.

في 3 أيار، توصلت المرجعيات الدرزية، والإدارة الانتقالية، ممثلة بمحافظ السويداء إلى اتفاق تهدئة نص على أن تكون قوى الأمن الداخلي والضابطة العدلية من كوادر أبناء محافظة السويداء حصراً، ورفع الحصار عن مناطق السويداء، جرمانا، صحنايا، وأشرفية صحنايا، وإعادة الحياة إلى طبيعتها فورا، وتأمين طريق دمشق-السويداء وضمان

20 BBC Arabic، "مقتل عشرات الدروز في اشتباكات جرمانا وصحنايا"، 30 نيسان/أبريل 2025، https://tinyurl.com/3y8npxbv

21 BBC Arabic، "اشتباكات عنيفة في جرمانا وصحنايا: خلفيات وتداعيات"، 2 أيار/مايو 2025، https://tinyurl.com/3y8npxbv

22 فرانس 24، "هدوء الاشتباكات في جرمانا واندلاعها في أشرفية صحنايا قرب دمشق"، 30 نيسان/أبريل 2025، https://tinyurl.com/3y8npxbv

23 السويداء 24، "تغطية لأحداث جرمانا وصحنايا: التطورات الميدانية والخسائر"، 30 نيسان/أبريل 2025، https://tinyurl.com/3y8npxbv

24 المرصد السوري لحقوق الإنسان، "بعد أيام من توقيفهما.. مقتل شابين في أشرفية صحنايا يرفع حصيلة الضحايا إلى 101"، 1 أيار/مايو 2025 www.syriahr.com/?p=760708

25 الأناضول، "ضمن اتفاق مع الحكومة السورية.. أهالي صحنايا والأشرفية يسلمون أسلحتهم"، 4 أيار/مايو 2025، https://tinyurl.com/49v43545

26 إرم نيوز، "اشتباكات جرمانا وصحنايا: خلفيات التصعيد وتداعياته"، 2 أيار/مايو 2025، https://tinyurl.com/3y8npxbv

27 السويداء 24، "توثيق مقتل 164 شخصاً في نيسان 2025"، 1 أيار/مايو 2025، https://suwayda24.com/?p=23411

28 سيريا ريبورت، "هجمات المتشددين على ريف السويداء تترك تداعيات على حقوق السكن والأراضي والممتلكات"، 15 نيسان/أبريل 2025، https://tinyurl.com/3y8npxbv

29 فرانس 24، "سوريا: السلطات تعتبر القصف الإسرائيلي على منطقة قريبة من القصر الرئاسي في دمشق تصعيداً خطيراً"، 2 أيار/مايو 2025، https://tinyurl.com/3y8npxbv

سلامتـه وأمنـه، تحـت مسـؤولية السـلطة، وبشـكل فـوري، ووقـف إطلاق النـار فـي جميـع المناطـق.[30] ورغـم الاتفـاق، والانسـحاب الجزئي لقـوات وزارتي الدفـاع والداخليـة مـن خطوط الاشـتباك، واصلت المجموعات الجهادية المسلحة، وأغلبهـا مـن عشـائر البـدو فـي السـويداء ودرعـا، قصـف المناطـق المأهولـة بقذائـف الهاون، وتنفيذ هجمـات مباغتة، والقطع المتكرر لطريق دمشـق السـويداء، ودرعا السويداء، ما تسـبب بحدوث نقـص حاد في الوقود والمحروقات وشـح المـواد الغذائية في المحافظة. كما تواصل تلك المجموعات تخريـب أبـراج الطاقـة الكهربائيـة بيـن درعـا والسـويداء، مـا تسـبب بدخول محافظة السـويداء بفترات تعتيـم كاملة، بما في ذلك المشـافي وآبار الماء.

30 السويداء 24، "الرئاسة الروحية لطائفة المسلمين الموحدين"، 3 أيار/مايو 2025، https://tinyurl.com/3y8npxbv

المحور الرابع: آفاق التدخل الدولي والتوصيات - من الانكفاء التحليلي إلى سياسات انخراط واقعية

لا يمكن النظر إلى ما يحدث في السويداء كملف محلي محصور داخل الحدود السورية. ما تشهده المحافظة اليوم هو انعكاس مباشر لتغيرات بنيوية عميقة تضرب قلب الدولة السورية وهي في طور التشكل، وتنتج مساحات من الفراغ السياسي والأمني، تعيد من خلالها المجتمعات المحلية تشكيل علاقتها بالمركز، وتعيد القوى الإقليمية تعريف حدود نفوذها. في هذا السياق، تصبح السويداء نقطة ارتكاز مركزية لا فقط لفهم ما تبقى من الدولة السورية، بل أيضاً للتفكير في أدوات التدخل والسياسات المستقبلية التي يمكن أن تسهم في تثبيت الاستقرار ومنع انزلاق البلاد نحو مزيد من التفكك أو العنف.

منذ نهاية عام 2024، لم تعد السويداء جزءاً من دولة مركزية قائمة، ولم تندمج في المشروع السلطوي الجديد الذي تطرحه هيئة تحرير الشام في دمشق. بل أصبحت محافظة مُنكفئةً على ذاتها، تبحث عن صيغ محلية للحكم والتنظيم، دون أن تملك أدوات الدولة، ودون أن تتخلى بالمقابل عن تصورها لارتباطها بسوريا كوطن. هذه الوضعية المعلّقة، المليئة بالتوتر، تفتح الباب أمام أربعة أنواع من التهديدات: أولاً، الاستقطاب الداخلي بين مكونات المجتمع المحلي نفسه. ثانياً، التوتر المتصاعد مع السلطة في دمشق. وثالثاً، التوظيف الإقليمي لورقة الدروز في معادلات صراع النفوذ. وأخيراً، التصعيد العسكري الأخير ضد الدروز، والذي أسهم في تأجيج النزاع وزيادة الفجوة بين السويداء ودمشق.

بالنسبة لصنّاع القرار الأوروبيين والألمان، لا تكمن الخطورة في صعود هيئة تحرير الشام إلى السلطة فحسب، بل في كيفية تعاطيها مع الهويات غير السنية، وفي مقدمتها الجماعة الدرزية. فالمنظومة الجديدة التي تُبنى في دمشق تُقصي الدروز من المعادلة الوطنية، وتُنتج خطاباً إقصائياً يجعل من الجماعة هدفاً سياسياً ورمزياً محتملاً وقريباً. هذا الإقصاء يُعيد تفعيل سرديات الطرد والتمرد والعمالة، ويضعف فرص اندماج المكونات في مشروع وطني مشترك.

إن بقاء السويداء خارج المعادلة، من دون مقاربة جدية تحمي موقعها، سيفتح الباب أمام سيناريوهات شديدة الخطورة: الفوضى، أو القمع، أو الانزلاق إلى تحالفات إقليمية ظرفية، أبرزها التقاطع المتصاعد مع إسرائيل. وفي هذا السياق، لا يمكن للسياسة الأوروبية أن تكتفي بالمراقبة، ولا بمواقف الإدانة الأخلاقية العامة. لذا، فالمطلوب هو بناء سياسة واقعية، تدريجية، متعددة المستويات، تأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

الاعتراف بخصوصية السويداء: ليست السويداء حالة انفصالية، بل حالة رفض لسلطة مركزية ذات خلفية اقصائية تتشكل في دمشق. إن أي مقاربة تربط الجماعة بخطاب الانفصال أو الطائفية تُخدم السلطة في دمشق ولا تخدم مصلحة الدولة السورية الجامعة. يجب الاعتراف بأن للمجتمع المحلي الحق في التمثيل، وفي المشاركة في صياغة مستقبل البلاد.

دعم مبادرات الحوكمة المحلية: تحتاج السويداء إلى بنى مؤسسية بديلة، محلية الطابع، تُدار بكفاءات من أبناء المحافظة، وتوفر الحد الأدنى من الخدمات والأمان الاجتماعي. يمكن للجهات الأوروبية، من خلال قنوات غير حكومية، دعم هذه المبادرات، وتطوير أدوات مراقبة محلية، وخلق آليات للتنسيق بين التنظيمات الأهلية والسياسية، والمجالس المحلية، وبعض المؤسسات الحكومية.

حماية الفاعلين المدنيين والدينيين: يتعرض العديد من الفاعلين المحليين، ومنهم شخصيات دينية ذات نفوذ شعبي، إلى ضغوط وتهديدات. يجب التعامل مع هذه الشخصيات بوصفها حلفاء محتملين للاستقرار، ودعم جهودهم في حماية المجتمع وتفكيك خطاب التطرف.

تشجيع الحوار المجتمعي الداخلي: تشهد السويداء استقطاباً متنامياً بين مرجعياتها المختلفة. يمكن للجهات الدولية أن تسهّل، عبر منظمات محلية ومبادرات مدنية، مسارات حوار داخلي تُبنى فيها أرضيات مشتركة حول أولويات السكان، وتُدار فيها الخلافات بطرق سلمية، ويحتكم فيها إلى قواعد الديموقراطية التمثيلية.

منع عسكرة العلاقة مع المركز: أي تدخل عسكري من قبل دمشق في السويداء، سواء مباشر أو عبر أدوات محلية، سيؤدي إلى انفجار واسع. يجب على الدول الأوروبية أن تمارس ضغطاً سياسياً، عبر أدواتها في الملف السوري، لمنع تحويل السويداء إلى ساحة مواجهة عسكرية جديدة.

فهم موقع إسرائيل في المعادلة: إن التقارب الرمزي بين بعض الأطراف الدرزية وإسرائيل هو انعكاس لانسداد داخلي، لا لخيارات استراتيجية واعية. لا يجب تأنيب الجماعة على هذا التموضع، بل تقديم بدائل أكثر جدية وأماناً داخل سوريا، تسمح بإعادة دمجها في مشروع وطني عادل.

ختاماً، تحتاج السياسات الأوروبية إلى التخفيف من ثنائية النظام-المجتمع المدني، والانتباه إلى الفاعلين المحليين خارج إطار هذا التصنيف، كالأحزاب السياسية والتجمعات المهنية، والقوى التقليدية ورجال الدين. في السويداء، تتقاطع المرجعيات الدينية، والفصائل المسلحة، والنخب الاحتجاجية، ضمن واقع معقّد لا يمكن تفكيكه إلا عبر أدوات سياسية مرنة، تنطلق من فهم معمّق للهويات والولاءات والانقسامات الداخلية. في ظل التصعيد الأخير ضد الدروز منذ أواخر نيسان/أبريل 2025، ومع تزايد الضغط العسكري والتكفيري، بات من الضروري إعادة تقييم التعامل الأوروبي مع السويداء، لضمان تقديم الدعم بما يضمن حماية الجماعة، ويعزز استقرار المنطقة دون الوقوع في فخ استغلال الخطاب الطائفي. إن فشل السياسات السابقة في سوريا يجب أن يدفعنا نحو مقاربات جديدة، لا تكرّس الانقسام، ولا تعيد إنتاج السلطة من فوق، بل تبني من القاعدة، مع المجتمعات، وبالاعتماد على قوتها الذاتية، وشبكاتها، ورؤيتها لما يمكن أن تكون عليه سوريا المقبلة.